نائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا نجاة رشدي

إحاطة لمجلس الأمن

28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

(ترجمة غير رسمية)

السيد السفير تشانغ جون – الصين

1. يُشرفني أن أقدم إحاطة لهذا المجلس من جديد حيث يتواجد المبعوث الخاص بيدرسن حالياً في المنطقة، في مسقط– سلطنة عُمان.
2. اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى الحاجة المستمرة والملحة لوقف التصعيد في سوريا وفي جميع أنحاء المنطقة، والتي تظل المسألة الأكثر الحاحاً في الوقت الراهن. ما زلنا نشعر بقلقٍ عميق إزاء احتمال حدوث تصعيد أوسع نطاقاً في سوريا. ولا تزال آثار التطورات المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تنعكس داخل سوريا.
3. ففي نهاية الأسبوع، استهدفت ضربات جوية إسرائيلية مرة أخرى مطار دمشق مما أدى من جديد إلى توقف مؤقت للخدمة الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي تستخدم المطار لخدمة البرامج الإنسانية في سوريا. نذكر بأن استهداف البني التحتية المدنية أمر محظور بموجب القانون الدولي. جاء ذلك بعد عدة غارات جوية نُسبت إلى إسرائيل في مواقع عدة في شتى أنحاء سوريا – في القنيطرة ودرعا ودمشق والسويداء وحمص – مع ورود تقارير عن قصف مدفعي إسرائيلي على جنوب سوريا. ووفقاً لوسائل الإعلام الرسمية السورية فقد تسببت هذه الضربات في أضرار مادية وأدت إلى مقتل عامل مدني بالمطار.
4. وقد تزامنت هذه الضربات الجوية مع تقارير عن إطلاق صواريخ وقذائف من جنوب سوريا عبر الجولان السوري المحتل باتجاه إسرائيل. ويزعم الجيش الإسرائيلي بأن مجموعة تعمل من داخل الأراضي السورية كانت وراء هجوم بمسيرة على مدينة إيلات بجنوب إسرائيل. ويقول الجيش الإسرائيلي إنه نفذ غارات جوية ضد تلك المجموعة رداً على ذلك.
5. هذا وترد تقارير بشكلٍ شبه يومي عن هجماتٍ على القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا، تتبناها في معظم الأحيان مجموعة يُطلق عليها المقاومة الإسلامية في العراق – لكن لم تحدث مثل هذه الضربات في الأيام القليلة الماضية. وفي المقابل، فقد نفذت الولايات المتحدة، التي تدعي أن الجماعات التي تقف وراء تلك الهجمات مدعومة من إيران، جولتين إضافيتين مما

تصفها بأنها ضرباتٍ انتقامية على منشآت في سوريا تدعي أنها تُستخدم من قبل الحرس الثوري الإيراني والجماعات المدعومة من قبل إيران. وهي مزاعم تنفيها إيران.

السيد الرئيس،

6. في الوقت نفسه، يستمر الصراع السوري بجميع أبعاده الأخرى، حيث شهدت الفترة المشمولة بالتقرير نشاطاً عسكرياً كبيراً ووقوع المزيد من الضحايا المدنيين. وقد شملت ما يلي:

– ضربات جوية موالية للحكومة في شمال غرب سوريا.

– تبادل بالقصف المدفعي واشتباكات بين قوات الحكومة وهيئة تحرير الشام المصنفة كمجموعة إرهابية.

– هجمات بمُسيرات على مناطق تحت سيطرة الحكومة السورية نُسبت إلى هيئة تحرير الشام أو جهات أخرى متمركزة في إدلب. وقد وردت تقارير حول قيام القوات التابعة للحكومة السورية باعتراض عدداً منها.

– هجمات تركية بالمُسيرات على شمال شرق سوريا، مع تبادل للقصف المدفعي بين القوات التركية وقوات المعارضة المسلحة من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى.

– محاولات متجددة من قبل القبائل العربية للهجوم على مواقع قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور.

– هجمات مستمرة لتنظيم داعش – خاصة ضد قوات الحكومة السورية في البادية.

– حوادث أمنية متفرقة في الجنوب الغربي، بما في ذلك محاولات اغتيال.

السيد الرئيس،

7. دعوني أكرر الرسائل الأربع التي نقلها المبعوث الخاص في إحاطته الشهر الماضي:

أولاً: الحاجة إلى وقف التصعيد داخل سوريا وصولاً إلى وقف إطلاق نار على المستوى الوطني وانتهاج مقاربة تعاونية للتصدي للجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن بما يتماشى مع القانون الدولي.

ثانياً: قيام كافة الأطراف – السورية وغير السورية– بممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ثالثاً: التزام كافة الأطراف بالعمل وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني.

رابعاً: إعادة تركيز الجهود الدولية على المسار السياسي المهمل.

8. وفي ظل الغياب المؤسف لإطار جامع تُشارك فيه الأطراف الرئيسية ذات الثقل في الشأن السوري للتحدث بصراحة فيما بينها، يُواصل المبعوث الخاص إيصال هذه الرسائل في كل مناسبة مستخدماً القنوات المتاحة لذلك – في اجتماعات في جنيف مع وزير الخارجية الإيراني ومع أعضاء مجموعة العمل المعنية بوقف إطلاق النار من ممثلي روسيا وتركيا والولايات المتحدة؛ ومسؤولين رفيعي المستوى من المملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ وفي المنطقة مع عدد من الوزراء العرب، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ومسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة والصين.
9. وقد سمعنا رسالة واحدة وواضحة من كافة الأطراف المعنية مفادها أنها لا تسعى إلى التصعيد. إلا أن هذا الأمر ببساطة لا يكفي. حيث يستمر العنف في سوريا بالإضافة إلى ارتدادات الأحداث في غزة وإسرائيل. فاستمرار هذا العنف هو بمثابة اللعب بالنار. فمجرد خطأ واحد في التقدير، أو قذيفة مدفعية طائشة أو ضربة جوية خاطئة يُمكن أن يؤدى إلى اشتعال الأوضاع في مناطق مختلقة في الداخل السوري. فنحن بحاجة إلى أكثر من مجرد النوايا الحسنة: نحن بحاجة إلى وقف التصعيد بشكلٍ مستدام من خلال الإبقاء على قنوات فاعلة بين كافة الأطراف الرئيسية. ونحن بحاجة إلى وقف قتل وجرح وتهجير المدنيين وتدمير البني التحتية وليس فقط التقليل منه، بل وضع حدٍ له.

السيد الرئيس،

10. إن تهدئة الصراع العنيف ستكون بمثابة نقطة انطلاق حيوية. إلا أنها ليست كافية وسيظل الوضع غير قابل للاستدامة في جوانب أخرى عديدة.
11. فالوضع الإنساني أصبح أكثر مدعاةً للقلق من أي وقتٍ مضى، وكما سنستمع بعد قليل من الزملاء في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولا يسعنا إلا أن نقدر بأن الوضع سيتفاقم، خاصةً مع اقتراب فصل الشتاء والانخفاض في التمويل والوضع الاقتصادي الكارثي. نرحب بالطبع بتمديد سوريا التفويض الممنوح للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية.
12. وبالمثل، لم نشهد تقدماً ملموساً وقابل للتحقق بشأن مسألة الاحتجاز غير القانوني المستمر لعشرات الآلاف من الأفراد على خلفية متصلة بالنزاع. ونواصل طلب الحصول على معلومات من الحكومة السورية بشأن جميع مراسيم العفو التي تُصدرها، بما في ذلك المرسوم

الأخير الصادر في وقت سابق من هذا الشهر. ونحن مستمرون في الدعوة لإطلاق سراح جميع الأفراد المحتجزين تعسفياً، وخاصة الفئات الأكثر تعرضاً.

13. ما زال اللاجئين والنازحين لا يرون أن ظروف العودة الآمنة والطوعية والكريمة متوفرة. ولا تزال قضايا الحماية والمخاوف المتعلقة بتوفير سبل العيش أمور أساسية في هذا الإطار وبحاجة إلى معالجة جذرية، والأمل مستمر من جانبنا في رؤية تحرك بشأن هذه القضايا.

14. وعلى هذه الخلفية، ليس من المستغرب أن نرى احباطاً شعبياً مستمراً، كما هو الحال في الاحتجاجات المستمرة في السويداء.

السيد الرئيس،

15. ان اتباع نهج شامل وفعال لحل سياسي هو السبيل الوحيد لمعالجة هذا الوضع الراهن وغير القابل للاستدامة، نهج يطرح جميع القضايا التي تهم الأطراف الرئيسية على الطاولة، بما يسمح للسوريين بتحقيق تطلعاتهم المشروعة ورسم طريق لاستعادة سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.

16. أحد أبعاد ذلك هو استئناف عمل اللجنة الدستورية وتمكينها من السير بوتيرة سريعة وإحراز تقدم حقيقي في المضمون. فالمبعوث الخاص يُواصل مشاوراته في المنطقة للمرة الثانية خلال هذا الشهر لضمان ألا يدخر جهداً للوصول إلى توافق على عقد الاجتماعات في أحد العواصم الإقليمية. إلا أنه ليس لدينا أي جديد لنبلغ عنه بشأن محاولة التوصل إلى توافق حول مكان انعقاد اللجنة الدستورية. فالمقرات التي تم طرحها سواء ليست متاحة الآن أو لا يوجد توافق بشأنها. ويُواصل المبعوث الخاص مشاوراته مع الأطراف المعنية حول كيفية تحييد القضايا غير السورية التي حالت دون انعقاد اجتماعات اللجنة في جنيف وتغليب المصلحة المتعلقة باستئناف المسار. فتلك المسائل لا يجب أن تأخذ الأولية على حساب استئناف مسار بقيادة وملكية سورية وبتسهيل من الأمم المتحدة.

17. كما نواصل السعي إلى مزيد من الانخراط مع كافة الأطراف الرئيسية المعنية حول المقترحات المتعلقة بتدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة التي تم طرحها بالفعل، بالإضافة إلى المزيد من الأفكار في هذا الصدد.

18. لقد سعد المبعوث بمناقشة جميع هذه القضايا بالتفصيل مع هيئة التفاوض السورية في جنيف في وقت سابق من هذا الشهر، بالإضافة إلى العملية السياسية الأوسع لتنفيذ القرار 2254. ويتطلع إلى مواصلة التشاور مع الحكومة السورية حول نفس مجموعة القضايا.

السيد الرئيس،

19. نجتمع اليوم في منتصف الطريق للحملة السنوية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وأود أن أردد كلمات نائبة الأمين العام الأسبوع الماضي، التي دعت إلى تهيئة الظروف التي تُمكن النساء والفتيات من الازدهار. في سوريا، تعد العملية السياسية لإنهاء الصراع المستمر منذ ثلاثة عشر عاماً نقطة انطلاق واضحة في هذا الصدد – عملية سياسية تأخذ في الاعتبار تبعات الصراع على النساء والفتيات – وتضع الأسس للنساء والفتيات لتجاوز أهوال الحرب التي عشنها وإعادة بناء حياتهن وبلدهن.

20. نتطلع إلى مواصلة العمل مع النساء السوريات – من المشاركات في العملية السياسية، ومن المجتمع المدني، ومن الأوساط الأكاديمية، ومن القطاع الخاص، ومن المجلس الاستشاري النسائي. ونُعبر عن امتناننا لجميع تلك النساء لالتزامهن النشط بجميع أبعاد العملية السياسية المطلوبة لإنهاء هذا الصراع. هن أيضاً يشعرن بالقلق من احتمال امتداد التوتر الإقليمي إلى سوريا ويأملن ألا تساهم الأزمة الإقليمية الأوسع نطاقاً في التقليل من الاهتمام اللازم لإيجاد حل دبلوماسي للصراع في سوريا.

21. يُواصل المبعوث الخاص وأنا أيضاً تعاوننا المستمر مع المجتمع المدني السوري، حيث التقى المبعوث الخاص هذا الشهر بممثلين عن "مدنية" وهي مبادرة مدنية سورية.

22. ختاماً، أتمنى على هذا المجلس وكافة الأطراف الرئيسية – السورية وغير السورية – ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل الجهود بشكلٍ عاجل لتهدئة الوضع المتوتر والخطير في سوريا. وبالتوازي مع ذلك، نحتاج إلى دعمكم الكامل والموحد لإعادة إطلاق العملية السياسية فيما يتعلق باللجنة الدستورية، وتدابير بناء الثقة خطوة مقابل خطوة، وعملية سياسية أوسع تشمل كافة القضايا الواردة في القرار 2254. لقد تراجع الاهتمام بسوريا إلى حدٍ ما بسبب الأزمة الخطيرة في المنطقة. إلا أن سوريا جزء من هذا اللغز. فالوضع في سوريا من الخطورة بحيث لا يمكن تركه دون مراقبة. فإذا لم نمنح الأطراف السورية والشعب السوري أفقاً من الأمل ومساراً سياسياً لحل صراعهم، فإنني أخشى من احتدام الصراع أكثر فأكثر، وامتداده في مرحلة تشهد فيها المنطقة بالفعل أزمة تاريخية.

شكراً السيد الرئيس.